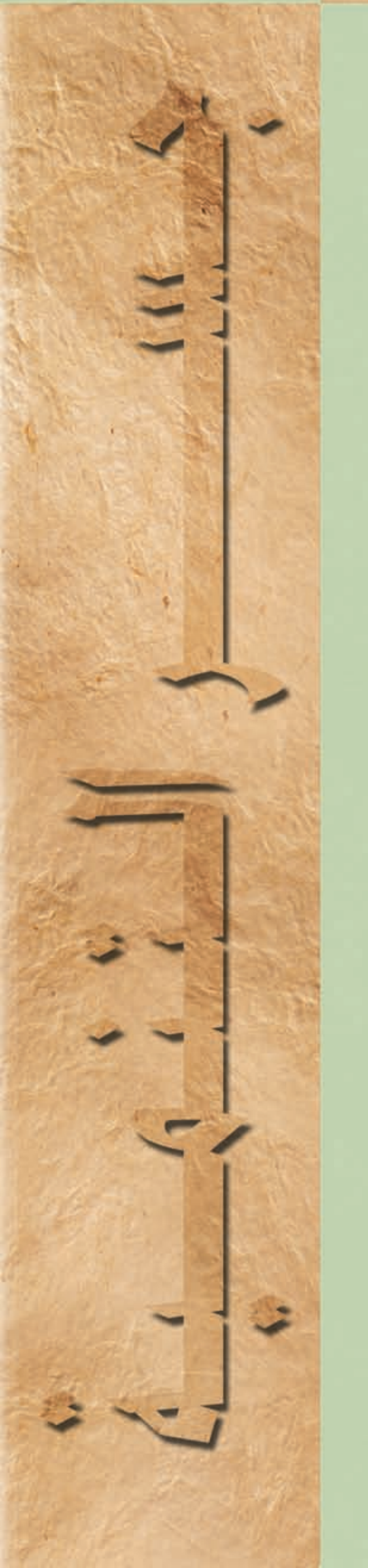


المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



مناطق التجارة الحرة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثاني والتسعون - إبريل/ نيسان 2010 - السنة التاسعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

مناطق التجارة الحرة

إعداد : د. أحمد الكواز

أولاً : مقدمة

تعتبر مداخل التكامل الاقتصادي من ضمن الخيارات المتاحة أمام الدول النامية للتعامل مع الضغوط المتنامية على هذه الدول سواء على شكل برامج إصلاح إقتصادي، أو عضويتها في تكتلات متعددة الأطراف، أو إتفاقيات شراكة، أو إتفاقيات ثنائية. حيث تستدعي جميع هذه التطورات تحريراً للتجارة الخارجية، الأمر الذي قد ينتج عنه ضغط على القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية غير المؤهلة للتعامل مع هذه الضغوط التنافسية.

لذا فإن اعتماد الدول النامية، ومن ضمنها العربية، على إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة، باعتبارها تمثل أحد مراحل التكامل الاقتصادي العربي، أو من خلال الاعتماد عليها باعتبارها شكلاً من أشكال التعاون الثنائي الاقتصادي مع دول عربية، لابد وأن تخدم خصوصيات الدول النامية من خلال تعزيز قدرات قطاعاتها الإنتاجية، وتعزيز فرص مساهمتها بالتجارة الخارجية.

ولغرض ضمان مثل هذه النتائج لإتفاقيات مناطق التجارة الحرّة، يتناول هذا العدد من جسر التنمية فكرة هذه الإتفاقيات، ومرجعياتها ضمن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكذلك علاقة "المركز" بدول «المحيط» باعتبارها أحد الآليات لعمل هذه الإتفاقيات. كما يتطرق العدد لتجربة الدول العربية مع مناطق التجارة الحرّة. حيث مسح العدد ثلاثاً وعشرين إتفاقية، حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية، تم توقيعها ما بين الدول العربية، ودول أخرى عربية وغير عربية. ويتناول العدد، بالإضافة إلى ذلك، عرضاً موجزاً لواقع التبادل التجاري العربي البيني، وتقييماً لإتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية. وأخيراً يشير العدد لعدد من الملاحظات التقويمية لعمل إتفاقيات منطقة التجارة الحرّة.

أولا : مدخل تعريفي

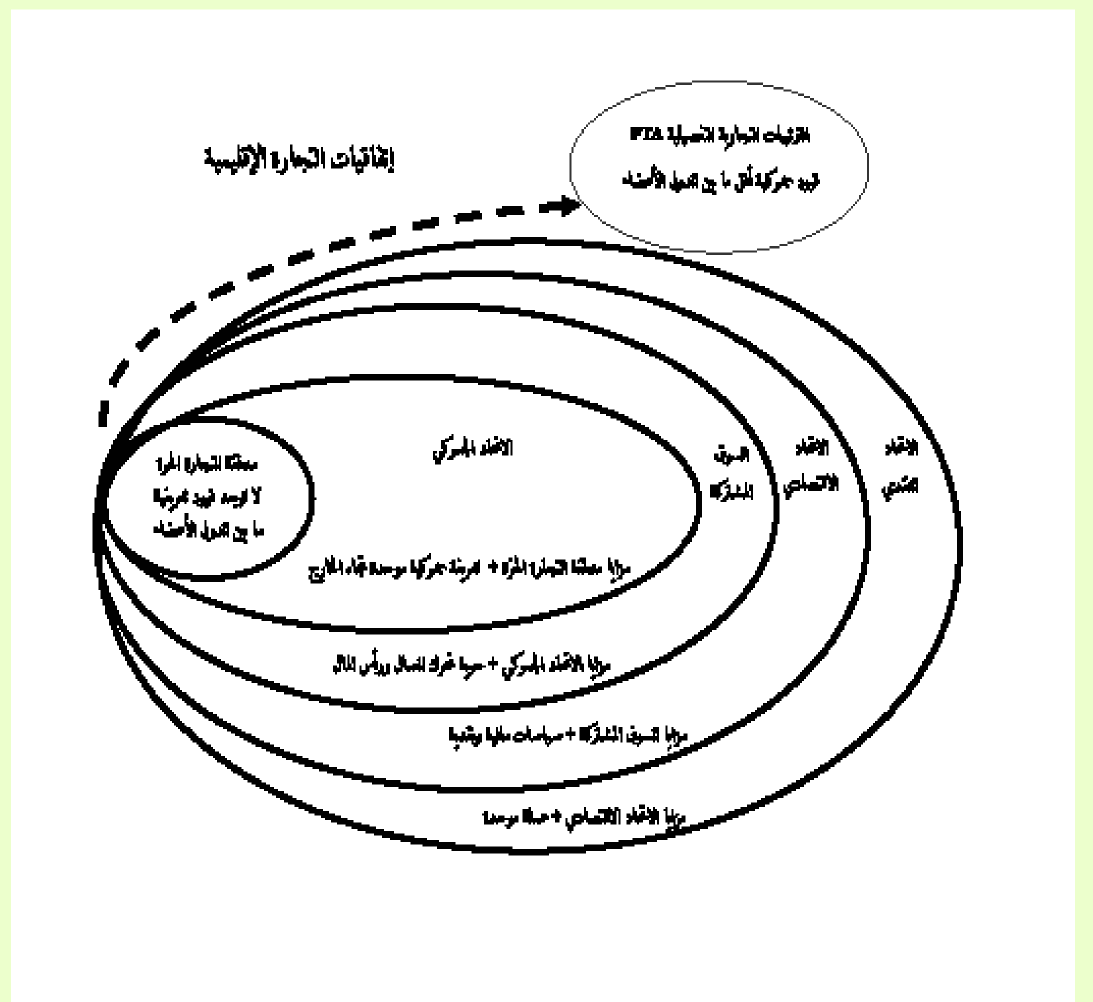
تشكّل منطقة التجارة الحرّة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الإقليمي، كما هو موضّح بالشكل رقم (1). ورغم مزايا هذه المنطقة من حيث إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول لا زالت تمارس تعريفاتها الجمركية الخاصة بها مع بقية أنحاء العالم (الدول غير الأعضاء بالمنطقة). ويشكّل هذا الشكل أو المرحلة من مراحل التكامل، أكثر الأشكال شيوعاً على المستوى الدولي. حيث يتضح من الشكل رقم (1) أن حوالي (84%) من أشكال التكامل هي في ظل مناطق التجارة الحرة (والنسب المتبقية تقع ما بين الاتحاد الجمركي، والأشكال الأخرى). ومن السمات الأخرى لمنطقة التجارة الحرة، وبسبب سرعة انتشارها، هي تشابك هذه الإتفاقيات مع بعضها البعض، وذلك لتوقيع دولة معينة لأكثر من إتفاقية تجارة حرّة من أكثر مع طرف (كما يوضح الشكل 1).

تشكّل مرحلة "منطقة التجارة الحرّة" المرحلة الثانية بعد مرحلة "الترتيبات التجارية التفضيلية" ضمن المراحل الست للتكامل الاقتصادي، يليها المرحلة الثالثة "الاتحاد الجمركي"، والرابعة "السوق المشتركة"، والخامسة "الاتحاد الاقتصادي"، والسادسة "الاتحاد النقدي".

وبعد إعلان منظمة التجارة العالمية منذ أوائل عام 1995، حدّدت المنظمة عدداً من البنود الواردة في الإتفاقيات ذات العلاقة، بهدف استخدامها كمرجعية لعمل إتفاقيات مناطق التجارة الحرة، وغيرها من الإتفاقيات المرتبطة بالمراحل الأخرى من التكامل الاقتصادي. وتشتمل هذه البنود على ما يلي: المادة الرابعة والعشرين، والخامسة والعشرين من إتفاقية جات لعام 1994، والمادة الخامسة من الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات، إتفاقية جات لعام 1994، وشرط التمكين[1] (جولة طوكيو 1979).



شكل رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي



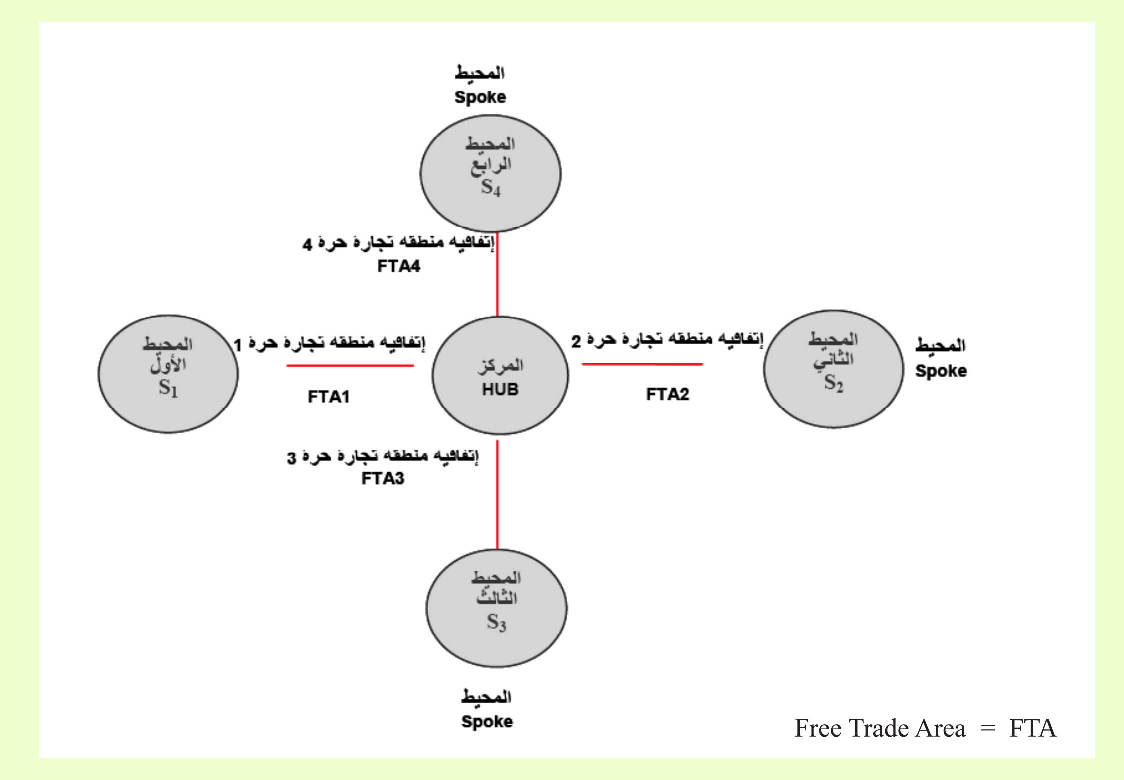
ثانياً: إتفاقيات منطقة التجارة الحرة وآلية دول المركز والمحيط

يعتبر هذا الإطار مهماً لفهم أهم دواعي إنتشار إتفاقيات منطقة التجارة الحرّة. حيث يحتل الإقليم دور المركز[2] رابطاً عدة إتفاقيات للتجارة الحرّة على أساس المعاملة التفضيلية مع كل شريك[3]، كما يوضح الشكل رقم (2).

يطلق على الدولة التي تمثّل محوراً لإتفاقيات مناطق التجارة الحرّة مع عدد كبير من الدول إسم "المركز". في حين يطلق على الدولِ الموقّعة مع دولة المركز دول المحيط. علماً بأن كافة دول المحيط لا ترتبط بإتفاقيات مع بعضها البعض، وترتبط بدلاً من ذلك بدولة المركز.

وتبرز ظاهرة "الدولة المركز"[4] عندما تتمتع دولة معينة بعدة إتفاقيات تجارة حرّة مع دول المحيط Spoke الأخرى بشكل منفصل أو منفرد. في حين لا تتمتع دول المحيط بإتفاقيات حرّة في ما بينها. وتخلق هذه الظاهرة ما يعرف بإسم "التميز المتعدد"[5] حيث تنعزل دول المحيط، بالشكل الذي تبرز معه إمكانية بروز ظاهرة تحول التجارة[6] (إحلال واردات دولة عضو بالمنطقة من مصدر منخفض التكلفة خارج عضوية المنطقة إلى مصدر مرتفع التكلفة من داخل الدول الأعضاء. ويقابل تحوّل التجارة، مفهوماً إيجابياً للتكتل الاقتصادي يطلق عليه "خلق التجارة"[7]، ويعني الاستيراد من الدول الأعضاء الأقل تكلفة بدلاً من تلك الأكثر تكلفة من خارج الدول الأعضاء).

شكل رقم (2): إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة: العلاقة بين المركز والمحيط



وتحاول دول المحيط معالجة الخلل من خلال محاولتها: (أ) الدخول في إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، (ب) تخفيض تعريفتها الجمركية. إلا أن قوى الضغط المحلية قد تمنع التحرير التجاري بين دول المحيط[8].

ثالثاً: أسباب انتشار إتفاقيات مناطق التجارة الحرة

أشار جون مينارد كينز، عام 1919، إلى أن الاتحاد التجاري الحرّ الذي كان يشمل، آنذاك، كامل وسط وشرق والجنوب الشرقي لأوروبا، وسيبيريا، وتركيا (وآمل المملكة المتحدة، حسب تعبير كينز)، ومصر، والهند، يمكن أن يفعل في مجال السلام، ما تفعله عصبة الأمم.

تعتبر العوامل غير الاقتصادية من العوامل المهمة لانتشار إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة. ويعود هذا السبب إلى بدايات القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، وكتابات الاقتصادي الشهير "كينز" الداعية إلى نشر هذه الإتفاقيات كأداة لحفظ السلم.

كما أشار ولفريد باريتو في عام 1889 إلى أن الاتحادات الجمركية وأنظمة العلاقات التجارية الأخرى (يمكن أن) تكون وسيلة لتحسين العلاقات السياسية والمحافظة على السلم (مشار له في World Bank, 2005). علماً بأن أحد أسباب الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) كانت الحماية المبالغ بها على صناعات الشمال، والقيود التجارية على القطن. كما أن أحد أسباب انفصال بنغلاديش عن الباكستان هو هيكل التعريفة الخارجية المشتركة التي منعت الأولى من النفاذ للمدخلات الرخيصة في السوق العالمي، وتحويل التجارة للباكستان. وكقاعدة، يمكن القول بأنه كلما قلت أهمية إتفاقيات المناطق التجارية الحرّة في تعزيز التبادل التجاري، كلما قلّت أهميتها في تقليل النزاعات.

رابعاً: الحالة العربية: منطقة التجارة الحرّة العربية

يوضّح الجدول رقم (1) إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة الموقعة بين الدول العربية، ودول أخرى، حسب آخر إحصاءات متوفرة في موقع منظمة التجارة العالمية.

بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى منذ أوائل عام 1998، وبالاعتماد على تخفيض بالتعريفة الجمركية (10%) سنوياً، تم رفعها إلى (20%) في السنتين الأخيرتين لتقليص الفترة اللازمة لتحرير التجارة البينية العربية إلى ثماني سنوات بدلاً من عشر سنوات. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حتى نهاية عام 2009 ثماني عشر دولة عربياً، ولم يتلقى سوى جزر القمر، والصومال، وموريتانيا، خارج العضوية.

ويمكن تقسيم أداء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى بالإشارة إلى التطورات، والمؤشرات. وبقدر تعلّق الأمر بالتطورات وجدول (2) يلاحظ تواضع التبادل التجاري

دخلت العديد من الدول العربية في إتفاقيات مناطق تجارة حرّة مع دول أجنبية، أو مع تكتلات اقتصادية أجنبية، خاصة الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية. وبلغ مجموع هذه الإتفاقيات ثلاثاً وعشرين إتفاقية حتى بداية العام الحالي، حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

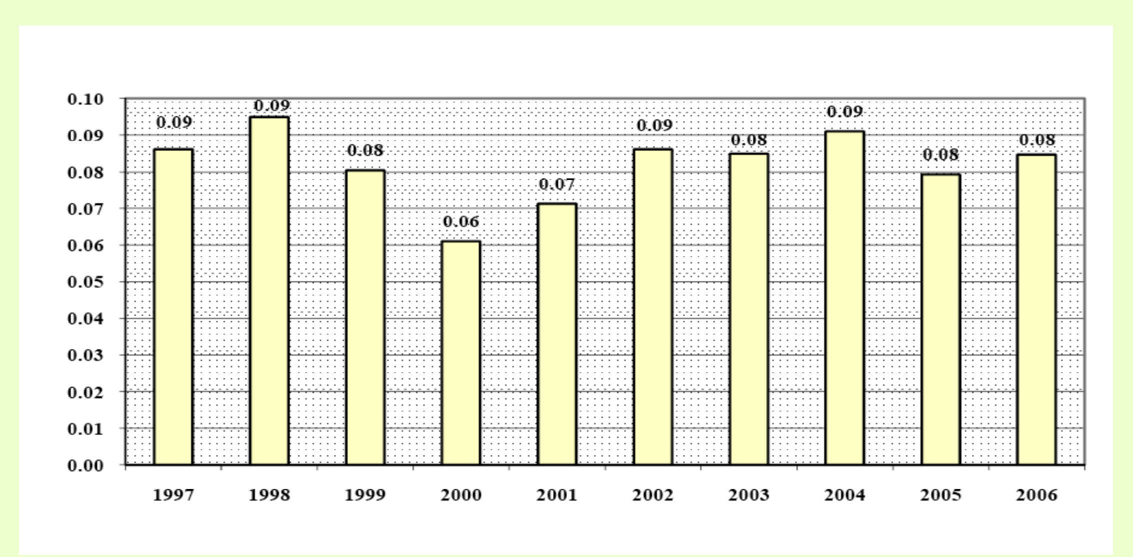
جدول رقم (1): عضوية الدول العربية في إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة لغاية أوائل عام 2010

الدولة	مجال الإتفاقية: سلع او خدمات	تاريخ إعلام المنظمة	مرجعية الإتفاقية	تاريخ بدء العمل بالإتفاقية
مصر EC	السلع	2004/9/30	المادة 24 من الجات	2004/1/1
الأردن EC	السلع	2002/12/17	المادة 24 من الجات	2002/5/1
لبنان EC	السلع	2003/5/26	المادة 24 من الجات	2003/3/1
المغرب EC	السلع	2000/10/13	المادة 24 من الجات	2000/3/1
سوريا EC	السلع	1977/7/15	المادة 24 من الجات	1977/7/1
تونس	السلع	1999/1/15	المادة 24 من الجات	1998/3/1
مصر EFTA	السلع	2007/7/17	المادة 24 من الجات	2007/8/1
الأردن	السلع	2002/1/17	المادة 24 من الجات	2002/1/1
لبنان EFTA	السلع	2006/12/22	المادة 24 من الجات	2007/1/1
المغرب EFTA	السلع	2000/1/20	المادة 24 من الجات	1999/12/1
السلطة الفلسطينية EFTA	السلع	1999/7/23	المادة 24 من الجات	1999/7/1
تونس EFTA	السلع	2005/6/3	المادة 24 من الجات	2005/6/1
مصر- تركيا	السلع	2007/10/5	المادة 24 من الجات	2007/3/1
الأردن- سنغافورة	السلع	2006/7/7	المادة 24 من الجات	2005/8/22
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	السلع	2006/10/3	المادة 24 من الجات	1998/1/1
تركيا- المغرب	السلع	2006/2/10	المادة 24 من الجات	2006/1/1
تركيا- السلطة الفلسطينية	السلع	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/6/1
تركيا- سوريا	السلع	2007/2/15	المادة 24 من الجات	2007/1/1
تركيا- تونس	السلع	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/7/1
البحرين- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2006/9/8	المادة 24، المادة 5 من الجات	2006/8/1
الأردن- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2002/1/15	المادة 24، المادة 5 من الجات	2001/12/17
المغرب- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2005/12/30	المادة 24، المادة 5 من الجات	2006/1/1
عُمان- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2009/1/30	المادة 24، المادة 5 من الجات	2009/1/1

المصدر: مجمّعة من WTO Website.

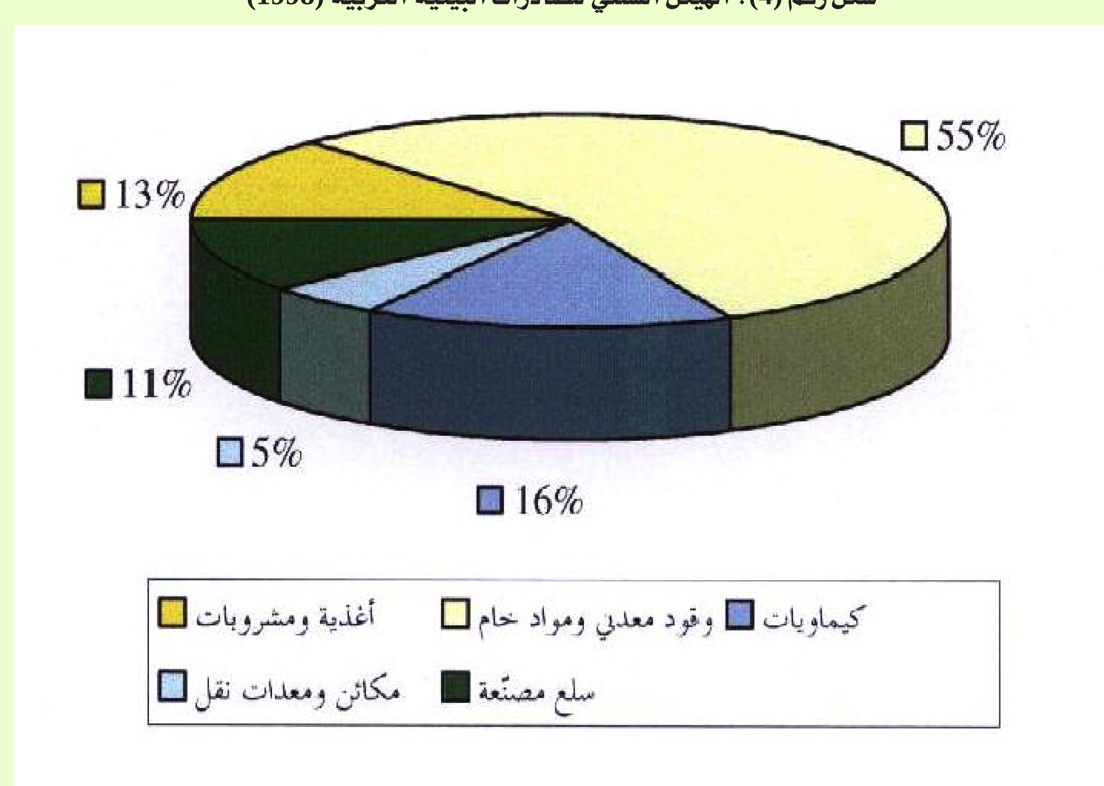
العربي- البيني للفترة 1997-2004 (باعتبار عام 2004 العام الأخير لتطبيق إجراءات تحرير التعريفة الجمركية). فلم يتعدى هذا التبادل (6.1%-9.2%) خلال هذه الفترة. إلا أن هذه النسبة قد تحسنت تدريجياً بعد استبعاد التجارة في النفط (لتصل إلى حوالي 22% تقريباً). أما عن الهيكل السلعي لهذا التبادل، فيتركز أساساً في الوقود المعدني (النفط أساساً)، حوالي (69.7%) في عام 1997، و(75.4%) في عام 2004، يليه التبادل في السلع المصنّعة (أنظر الأشكال 3 و4 و5). أما حصة التجارة العربية- العربية إلى إجمالي الصادرات العربية (شكل 6)، فهي الأخرى متواضعة على مستوى كل دولة عربية. لذا فإن الأمر المهم المطلوب التحقق منه الآن هو: هل ساهمت المنطقة في تعزيز التبادل التجاري العربي البيني، أم أن مساهمتها كانت متواضعة. للإجابة على هذا السؤال الجوهري يمكن الاستناد إلى نتائج المؤشرات الثلاث، المشار إلى نتائجها لاحقاً.

شكل رقم (3): حصة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية (1997-2006)



المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

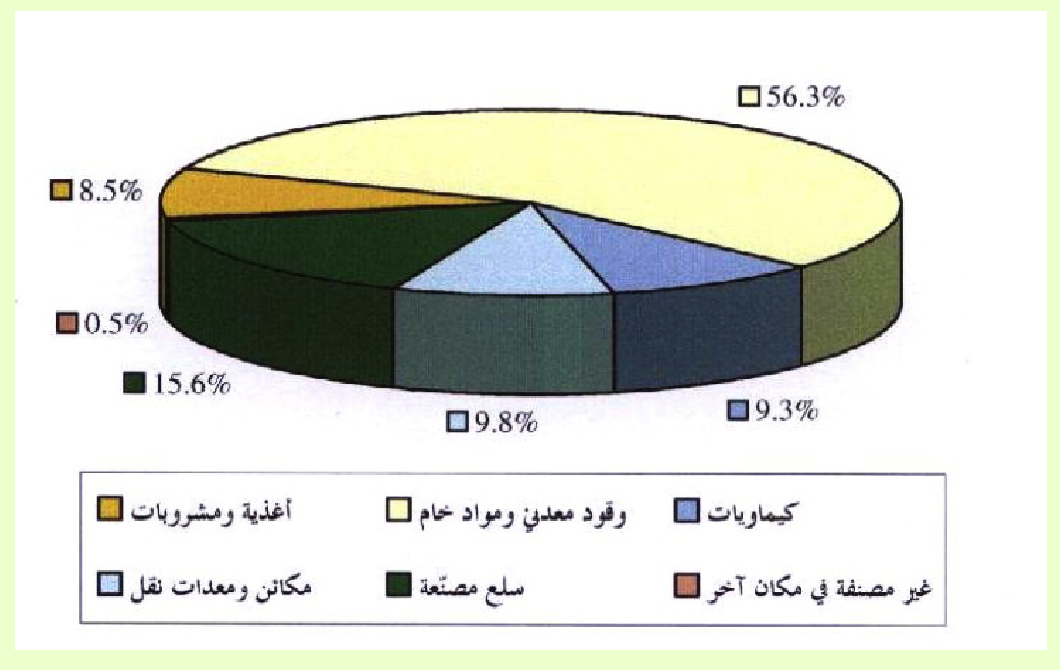
شكل رقم (4): الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية (1998)*



* عام 1998 هو أول عام توفّرت عنه بيانات قطاعية قابلة للمقارنة مع عام 2006.

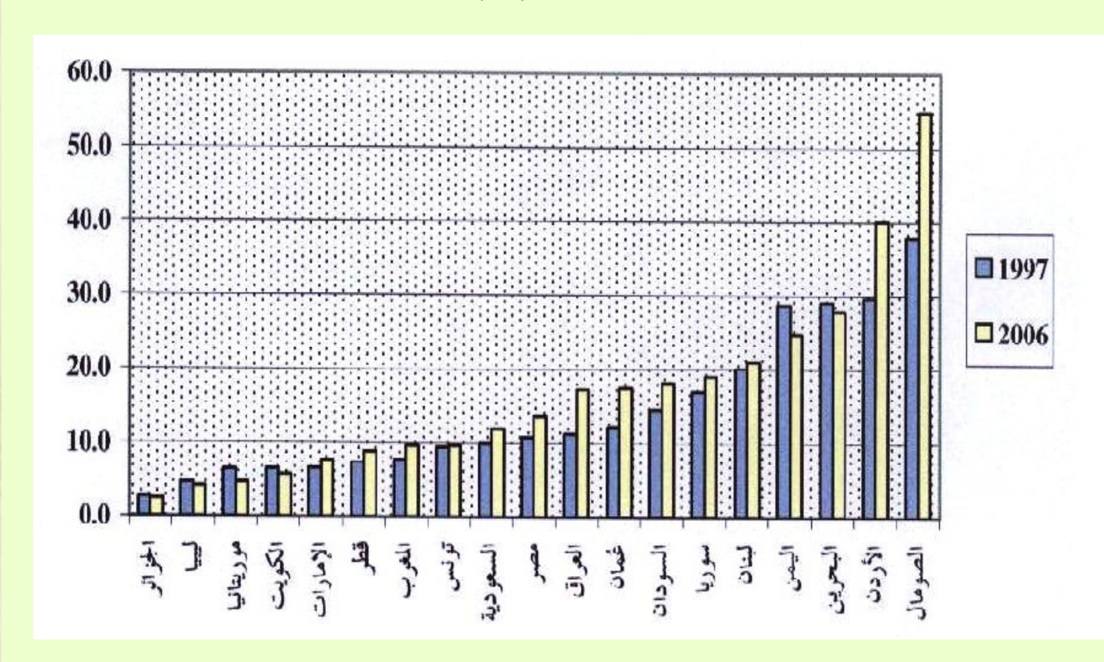
المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

شكل رقم (5): الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية (2006)



المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

شكل رقم (6): حصة الصادرات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات (1997-2006)



المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

جدول رقم (2): نسبة التجارة البينية العربية/ إجمالي التجارة العربية

الدولة	1997	الدولة	2006	اتجاه النسبة خلال الفترة
الجزائر	2.6	الجزائر	2.41	↓
الإمارات	4.7	الإمارات	4.22	↓
تونس	6.3	موريتانيا	4.70	↓
مصر	6.4	الكويت	5.63	↓
الكويت	6.6	الإمارات	7.72	↑
ليبيا	7.4	قطر	8.91	↑
المغرب	7.8	المغرب	9.69	↑
السعودية	9.4	تونس	9.69	↑
موريتانيا	10.0	السعودية	11.92	↑
البحرين	10.7	مصر	13.63	↑
قطر	11.1	العراق	17.31	↑
لبنان	12.2	عُمان	17.47	↑
سوريا	14.4	السودان	18.09	↑
اليمن	17.0	سوريا	18.98	↑
عُمان	20.1	لبنان	20.98	↑
الأردن	28.8	اليمن	24.80	↓
السودان	29.0	البحرين	27.78	↓
العراق	29.6	الأردن	40.13	↑
الصومال	38.0	الصومال	54.81	↑

المصدر: موقع صندوق النقد العربي.

أما في ما يتعلق بالمؤشرات، فيمكن استخدام عدد منها مثل: مؤشر كثافة التجارة العربية ($T_{i,A}$)، والرقم القياسي للميل نحو التجارة ($Pro_{i,AW}$)، ومؤشر التكتلات العربية البينية ($T_{i,j}$). وعند تناول المؤشر الأول، كثافة التجارة العربية (كلما ارتفعت قيمة المؤشر عن الواحد صحيح كلما كان التبادل التجاري العربي-العربي أكبر، والعكس صحيح. فإذا ما استبعدنا موريتانيا (0.34)، والجزائر (0.68)، فإن جميع الدول حققت قيماً للمؤشر تزيد عن واحد في عام 1997. إلا أن تحرير التجارة العربية (من خلال المنطقة) لم يكثّف التجارة بين الدول العربية: فقد شهدت عشر دول عربية (من مجموع الـ 19 دولة المشمولة بالتحليل، لم تتوفر بيانات عن بقية الدول العربية) انخفاضاً في قيمة المؤشر. يوضح الجدول رقم (3)، نتائج هذا المؤشر.

ورغم تحسن قيمة هذا المؤشر الأول[9]، كثافة التجارة، في حالة بعض الدول العربية، إلا أنه شهد انخفاضاً في حالة دون أخرى لأسباب عديدة أهمها: (أ) الإصلاحات التجارية التي سادت في هذه الدول وما رافقها من تخفيض للتعريفة الجمركية، بالشكل الذي ساهم بجعل صادراتها أكثر تنافسية، وبالتالي زادت حصة صادراتها لبقية أنحاء العالم (على حساب العالم العربي). (ب) أصبحت العديد من الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية (12 دولة عربية حتى الآن: البحرين، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات). وبالتالي زيادة إمكانية حصول هذه الدول على مزايا من جرّاء تعزيز تجارتها مع الدول الأعضاء في المنظمة. (ج) أما في حالة انخفاض قيمة مؤشر

جدول (3): الرقم القياسي لدرجة كثافة التجارة للدول العربية (1997-2006)

الدولة	1997	2006	الاتجاه خلال الفترة
الأردن	19.08	15.32	↓
الإمارات	1.83	2.29	↑
البحرين	4.88	4.82	↓
تونس	2.92	3.39	↑
الجزائر	0.64	0.74	↑
السعودية	4.18	4.62	↑
السودان	13.16	3.16	↓
سوريا	9.71	8.09	↓
الصومال	32.15	31.22	↓
العراق	9.37	1.17	↓
عُمان	4.92	3.62	↓
قطر	3.33	2.12	↓
الكويت	1.10	0.95	↓
لبنان	18.70	15.73	↓
ليبيا	2.31	1.18	↓
مصر	3.46	4.46	↑
المغرب	1.63	1.28	↓
موريتانيا	0.34	0.64	↑
اليمن	1.66	3.05	↑

المصدر: محتسبة من بيانات: موقع صندوق النقد العربي.

كثافة التجارة في حالة الأردن فيمكن أن يعزى، ضمن عوامل أخرى، إلى تعزيز تجارة الأردن مع الولايات المتحدة من خلال إتفاقية المنطقة الصناعية المؤهلة[10] الموقّعة في عام 1999. أما انخفاض قيمة المؤشر في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتعزى، ضمن عوامل أخرى، لشدة الارتباط التجاري لهذه الدول مع الكتلة الآسيوية. (د) أن العديد من أعضاء المنطقة بدأت بتعزيز قيودها غير الجمركية[11] مع الدول العربية لتعويض الآثار السلبية لخفض أو إزالة قيد التعريفة الجمركية مع الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

أما المؤشر الثاني[12]، فيهتم بالرقم القياسي للميل نحو التجارة ($Pro_{i,AW}$). وتتركز مهمة هذا المؤشر في بيان الحقيقة التالية: رغم أن بعض الدول العربية قد أوضحت كثافة تجارية منخفضة، وفقاً للمؤشر الأول، إلا أنه من الممكن أن يكون هناك ميلاً للتجارة ما بين هذه الدول وبقية الدول العربية بسبب تسارع الانفتاح التجاري (معبّراً عنه بنسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي). ويوضح الجدول رقم (4)، نتائج المؤشر. فرغم اتجاه انخفاض مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) في حالة بعض الدول العربية، إلا أن هناك تحسن في قيمة

إستناداً إلى نتائج العديد من المؤشرات، لازال تأثير إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة العربية محدوداً في التأثير على تعزيز التبادل التجاري البيني العربي لأسباب عديدة لعلّ من أهمها ضعف الهياكل الإنتاجية الحقيقية العربية، الأمر الذي لم يوفّر عرضاً كافياً، كمّاً ونوعاً، للإحلال محل القرارات في بقية أنحاء العالم.

المؤشر الثاني (حالة الأردن، وتونس، والسودان، وقطر). ويعزى هذا التحسن، من وجهة نظر المؤشر الثاني، إلى ارتفاع درجة انفتاح هذه الدول ما بين عامي 1997 و2004 (بلغ معدل نمو مؤشر الانفتاح خلال هذه الفترة (34.3%) في حالة الأردن، و(16.9%) في حالة تونس، و(24.2%) في حالة السودان، و(62.2%) في حالة قطر).

جدول رقم (4): الرقم القياسي لميل التجارة للدول العربية (1997-2006)

الدولة	1997	2006	الاتجاه خلال الفترة
الأردن	1.964	1.705	↓
الإمارات	0.069	0.103	↑
البحرين	0.427	0.384	↓
تونس	0.065	0.108	↑
الجزائر	0.003	0.006	↑
السعودية	0.167	0.329	↑
السودان	0.229	0.036	↓
سوريا	0.685	0.352	↓
الصومال	2.850	3.152	↑
العراق	0.529	0.016	↓
عُمان	0.304	0.191	↓
قطر	0.098	0.053	↓
الكويت	0.015	0.013	↓
لبنان	0.378	0.655	↑
ليبيا	0.045	0.025	↓
مصر	0.022	0.089	↑
المغرب	0.015	0.008	↓
موريتانيا	0.001	0.006	↑
اليمن	0.023	0.077	↑

المصدر: محتسبة من بيانات: موقع صندوق النقد العربي.

يتناول المؤشر الثالث[13] مدى وجود أو عدم وجود التكتلات التجارية العربية البينية الفرعية[14] ($T_{i,j}$). توضح الجداول (5) و (6)، نتائج هذا المؤشر قبل وبعد تنفيذ إتفاقية المنطقة. يوضح الجدول (5) بروز ثلاث كتل إقليمية عربية فرعية في عام 1997 وهي:

- كتلة الشمال الأفريقي العربي.
- كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- كتلة دول المشرق العربي.

ولم يتم تغيير هذه الكتل جوهرياً بعد تنفيذ الإتفاقية (الجدول (6)).

خامساً- تقويم عام

تعتبر مناطق التجارة الحرّة، من وجهة النظر الاقتصادية، أدوات مهمة لتوسيع الأسواق من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الموقّعة على إتفاقيات المناطق. إلا أن تعزيز الأسواق من خلال تحرير التجارة لابد وأن يسبقه، أو على الأقل يتوازى معه، تطور ملموس في جانب العرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً، حتى تكون محلاً للتبادل التجاري. ولعلّ هذا المأخذ يعتبر من أهم، إن لم يكن أهم، المآخذ على تجارب مناطق التجارة الحرّة عموماً،

جدول رقم (5): كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (1997)

الدولة الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الاردن		8.63	15.43	3.08	14.17	25.98	38.59	32.72	5.18	822.51	6.14	34.44	22.27	20.26	7.69	5.97	1.29	0.11	0.00
الامارات	6.84		1.47	0.29	1.35	2.48	3.68	3.12	0.49	78.46	0.59	3.29	2.12	1.93	0.73	0.57	0.12	0.02	0.00
البحرين	6.34	3.66		1.62	0.99	11.43	0.00	0.00	0.00	0.08	11.75	15.22	9.34	0.85	0.21	1.01	0.17	0.00	4.67
تونس	2.13	0.28	0.00		9.32	0.74	0.00	0.83	0.00	17.71	0.18	0.24	0.11	1.16	43.28	1.23	2.86	2.56	0.00
الجزائر	0.00	0.00	9.35	0.00		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.09	0.63	0.06	5.46	25.37	0.00
السعودية	47.54	5.55	1.49	0.19	0.00		7.85	2.02	3.08	0.00	2.52	6.69	5.98	1.34	0.04	3.34	7.55	1.08	0.00
السودان	7.90	63.59	0.00	9.14	1.03	41.92		41.24	0.00	0.10	0.00	0.75	2.12	22.06	9.11	69.69	0.06	0.00	209.30
سوريا	16.67	0.33	2.81	34.64	39.41	0.51	0.00		0.00	46.47	0.00	5.85	7.64	66.51	6.18	3.47	3.15	0.44	0.00
الصومال	237.42	0.00	0.00	0.00	450.21	0.01	0.00	0.00		0.00	15.76	0.00	0.00	0.96	0.06	0.00	0.00	0.00	0.00
العراق	280.83	0.00	0.00	0.67	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	26.04	0.00	2.01	0.00	0.00	0.00
عمان	1.45	17.28	2.10	0.34	0.05	2.00	1.70	1.58	0.00	0.00		2.47	2.70	0.00	1.21	0.99	0.05	0.68	0.00
قطر	4.34	8.36	4.75	0.00	0.00	4.08	0.11	0.90	0.00	0.00	6.24		0.00	0.84	0.00	0.65	0.00	0.00	0.00
الكويت	0.70	1.35	1.87	0.40	0.00	1.84	0.03	2.17	0.14	0.00	1.31	2.08		0.56	0.01	1.40	0.43	0.02	0.00
لبنان	53.46	14.96	33.82	1.34	4.35	29.80	15.69	79.82	0.00	0.00	2.47	18.37	30.89		21.84	11.08	3.03	7.48	0.00
ليبيا	1.46	0.00	0.00	14.86	0.34	0.02	85.68	2.63	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.05		2.67	1.95	1.18	0.00
مصر	7.23	1.14	0.65	2.69	0.96	5.48	18.35	9.44	1.55	24.91	0.61	1.81	2.63	4.92	14.05		1.65	0.00	0.00
المغرب	1.10	0.18	0.04	4.07	0.34	1.91	0.02	1.40	0.00	0.26	0.27	0.10	0.29	0.68	18.74	0.74		23.12	0.00
موريتانيا	0.00	0.00	0.00	3.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.43	0.85		0.00
اليمن	0.65	0.86	0.13	0.03	0.00	2.80	0.50	0.64	66.67	0.00	0.42	0.24	10.86	0.02	0.02	0.16	0.01	0.00	

جدول رقم (6): كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية (2006)

الدولة الشريك	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الاردن		10.42	8.22	1.78	10.70	18.21	20.69	46.24	1.91	60.45	5.49	13.16	19.42	23.22	5.66	4.73	0.55	0.78	20.50
الامارات	2.09		3.64	0.31	0.41	2.20	5.56	9.26	4.89	0.00	19.64	3.96	2.99	1.45	0.39	0.89	0.47	0.07	19.71
البحرين	0.49	5.17		0.47	1.89	8.05	21.13	0.72	0.01	0.01	19.91	7.93	7.21	11.07	0.46	0.85	1.22	0.00	1.21
تونس	0.58	0.25	1.74		10.55	0.69	0.53	0.82	0.00	0.08	0.03	0.28	0.57	0.88	60.57	1.75	5.31	7.70	0.45
الجزائر	0.07	0.27	0.00	3.34		0.08	0.02	0.27	0.03	0.00	0.01	0.00	0.04	0.32	0.37	2.75	3.96	0.39	0.05
السعودية	18.44	5.77	44.53	0.40	0.28		5.11	3.49	1.42	0.35	2.44	5.62	5.35	2.40	0.49	5.47	4.04	0.34	10.36
السودان	1.25	0.02	0.65	0.00	13.63	0.00		1.09	0.00	0.00	0.05	0.49	0.00	2.99	0.00	2.54	0.00	0.00	0.00
سوريا	28.78	0.75	0.37	1.97	2.38	12.21	6.00		0.26	25.67	0.31	2.46	7.96	44.13	4.99	9.61	0.70	1.43	4.12
الصومال	2.84	87.80	25.90	0.00	0.29	6.33	1.92	0.00		0.00	75.19	2.95	20.69	4.60	0.00	1.40	0.02	0.00	532.67
العراق	1.62	0.03	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	33.14	0.00		0.00	0.00	0.00	0.16	0.00	0.05	1.80	0.00	0.11
عمان	0.76	11.02	3.43	0.23	0.05	2.19	0.96	2.80	33.25	0.99		2.96	2.94	0.60	3.42	0.37	0.08	2.32	9.08
قطر	0.33	6.30	3.87	0.32	0.32	0.99	2.06	1.52	0.00	0.08	1.99		3.48	1.92	1.48	0.50	0.55	0.00	0.59
الكويت	1.38	0.79	1.11	0.27	0.02	0.72	0.52	5.10	0.00	0.00	1.10	0.68		1.12	0.00	0.92	0.29	0.00	15.93
لبنان	42.81	13.36	13.19	1.85	3.72	12.31	11.34	92.30	0.00	31.68	4.23	29.96	30.36		2.76	8.49	2.54	4.57	8.08
ليبيا	0.12	0.68	0.00	13.67	0.05	0.03	0.63	8.17	0.00	0.00	0.01	0.19	0.00	1.05		1.13	1.21	0.00	0.00
مصر	16.87	3.06	0.62	1.83	1.39	3.57	18.84	17.87	0.44	1.44	0.56	1.48	3.17	16.97	11.05		2.82	1.09	18.34
المغرب	2.17	0.32	0.11	6.18	2.93	0.84	0.08	3.34	0.00	0.35	0.78	0.32	0.49	3.27	2.01	1.19		26.07	2.87
موريتانيا	0.14	0.00	0.04	1.00	5.37	0.04	0.00	0.24	0.00	0.00	0.00	0.05	0.17	4.35	0.00	1.57	0.41		0.00
اليمن	0.53	5.29	0.21	0.09	0.01	4.09	1.02	0.82	75.03	2.13	1.65	1.91	10.57	0.24	0.19	2.00	0.00	0.20	

العربية خصوصاً. وهو الأمر الذي انعكس على تواضع التبادل التجاري بفعل ضعف الهياكل الإنتاجية (أو القطاعات الحقيقية والسلعية والخدمية) كمّاً ونوعاً. وبالتالي لازالت معدلات التبادل التجاري العربي- العربي متواضعة إلى حدٍّ كبير.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتبطت العديد من الدول العربية في إتفاقيات تجارة حرّة، سواء من حيث منطقة التجارة الحرّة العربية، أو من خلال توقيع العديد من الدول العربية إتفاقيات تجارة حرّة مع دول أجنبية، كما أشرنا أعلاه.

لعلّ من أهم المشاكل المرتبطة بعمل إتفاقيات منطقة التجارة الحرّة تلك المرتبطة بتعدد آليات عمل "قواعد المنشأ". الأمر الذي لا يمكن التعامل معه إلا من خلال دمج هذه الإتفاقيات في إتفاقية واحدة، أو التحوّل إلى إتفاقيات الاتحاد الجمركي.

وقد ترتب على ذلك خلق مشكلة (تشابك) إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة، وما ترتب عليها من تضارب في

"قواعد المنشأ" الواردة في هذه الإتفاقيات، وتزايد التكاليف بسبب الالتزامات الإدارية المرتبطة بإنجاز وتدقيق قواعد المنشأ لعدد كبير من إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة. وهو الأمر الذي نتج عنه مشاكل تطبيقية عديدة يصعبُ حلّها إلا من خلال تجميع هذه الإتفاقيات في إتفاقية واحدة، أو من خلال اختيار إتفاقية مهمة معينة والعمل على تحويلها لإتفاقية إتحاد جمركي، وذلك للتخلص من مشكلة تضارب قواعد المنشأ.

لابد من الاهتمام بتنسيق السياسات القطاعية لعدد من قطاعات الاقتصاد القومي، عربياً، إذا ما كان الغرض هو الاستفادة من مزايا تحرير التجارة في مرحلة لاحقة. بعبارة أخرى لابد من تفعيل عمل السياسة الزراعية، والصناعية، القطاعية عربياً، حتى يتم الحصول على مزايا تحرير التجارة العربية لاحقاً.

بالإضافة إلى هاتين المشكلتين المشار إليهما أعلاه: ضعف القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وتضارب قواعد المنشأ، فإن هناك العديد من الاعتبارات التقويمية الأخرى المرتبطة بهذه النوعية من الإتفاقيات، منها: أولاً، يقال بأن تحرير التجارة يقود أيضاً إلى تحرير الاستثمار وبالتالي تعظيم المنفعة من هذه الإتفاقيات. إلا أن الواقع يشير إلى أن تحري التجارة لا يسري على كافة السلع خاصة حالات استثناء تحرير تجارة السلع الزراعية الأوروبية ضمن الإتفاقيات الأوروبية- العربية، وهو الأمر الذي يلقي عبئاً على الوضع التنافسي للقطاع الزراعي العربي. ثانياً، يشار إلى أن هذه الإتفاقيات يجب أن تقوّي التزامات الدول تجاه منظمة التجارة العالمية، من خلال السير الحثيث تجاه التحرير التجاري متعدد الأطراف. إلا أن الخبرة العملية تشير إلى أن الدول المتقدمة الموقّعة على إتفاقيات تجارة حرّة مع دول نامية، ومنها دول عربية، لازالت مستمرة في اتباع سياسة "الإغراق"، والدعم المتزايد خاصة في القطاع الزراعي، وهو الأمر الذي لا يتسق مع الاتجاه نحو التحرير متعدد الأطراف، حيث يقتصر التحرير عملياً على جانب الدول النامية. ثالثاً، وارتباطاً بالنقطة "ثانياً" أعلاه يقترح المتخصصون بضرورة فتح عضوية مناطق التجارة الحرّة لأعضاء جدد، ولإمكانية دمج إتفاقيات تجارة حرّة متعددة في إتفاقيات تجارة حرّة أقل. إلا أن مثل هذا الخيار غير وارد، وغير مشار إليه، في العديد من هذه الإتفاقيات، وذلك لاحتمال تضاربه مع الأهداف غير الاقتصادية لتوقيع الإتفاقية.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن النظرة لإتفاقيات مناطق التجارة الحرّة يجب أن تنطلق من بُعد تنموي يستهدف استخدام هذه الإتفاقيات كأحد الأدوات المتاحة لتطوير القطاعات الحقيقية: السلعية والخدمية، وذلك من خلال جهد واضح على مستوى التنسيق القطاعي (بمعنى تنسيق السياسات القطاعات لقطاعات معينة، على المستوى العربي) بهدف تطوير كمّي ونوعي، وبالشكل الذي ينعكس (تنافسياً) على أداء القطاعات المعنية. حتى يشكّل ذلك عاملاً مهماً لنجاح تعزيز التبادل التجاري من خلال مناطق التجارة الحرّة، وما يليها من مراحل التكامل الاقتصادي.

الهوامش

(1) Enabling Clause.
(2) Hub.
(3) Spoke.
(4) Hub Country.
(5) Multilayer Discrimination.
(6) Trade Diversion
(7) Trade Creation.
(8) Spoke-Spoke Liberalization.

(9) $$T_{i,A} = \left(\frac{x_{i,A}}{X_i}\right) \Big/ \left(\frac{m_{A\,W}}{M_W}\right)$$

حيث:
$x_{i,A}$ = صادرات الدولة (i) للدول العربية.
X_i = مجموع صادرات الدولة (i).
m_{AW} = واردات العالم العربي (صافية من واردات الدولة i).
M_W = واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

(10) Qualified Industrial Zone (QIZ).
(11) Non-Tariff Barriers.

(12) $$Pro_{i,w} = \left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i}\right) \Big/ \left(\frac{m_{A\,W}}{M_W}\right)$$

Or $$\left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i}\right) T_{i,A}$$

حيث:
GDP = الناتج المحلي الإجمالي.

(13) $$T_{i,j} = \left(\frac{x_{i\,j}}{X_i}\right) \Big/ \left(\frac{m_j}{M_W}\right)$$

حيث:
$T_{i,j}$ = الكثافة التجارية ما بين الدولة (i) والدولة (j).
x_{ij} = صادرات الدولة (i) والدولة (j).
m_j = واردات الدولة (j).
M_W = واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

(14) Arab Sub-Regional Blocs.

المراجع

موقع صندوق النقد العربي، أبوظبي.

Delas, G., K. Desmet, and G. Facchini, 2005, Hub-and-Spoke Free Trade Areas <www.etsg.org/ETSG2005/ papers/desmet.pdf>.

Denis, A. 2006, the Impact of Regional Trade Agreements and Trade Facilitation in the Middle East and North Africa Region, World Bank Policy Research Working Paper 3837.

Global Trade Analysis Project (GTAP), Web site <www.gtab.agencon.purdue.edu>

Kenynes, J., 1919, The Economic Consequences of the Peace <http://socserv. macmaster.ca/econ/ugcm/3113/kenynes/peace.htm>

World Bank, 2005, Global Economic Prospects, Washington DC.

World Trade Organization (WTO) <http:rtais.wto.org/UO/PublicAllRTAList.aspx>

World Trade Organization (WTO), 2006, Regional Trade Agreements: Facts and Figures <www.wto.org/ english/tratop_e/region_e/regfac_e/htm>

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. احمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	ا. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	ا. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	ا. حسان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. احمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. احمد الكواز	الحادي عشر
ادارة المشاريع	ا. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
اساليب التنبؤ	ا. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	ا. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	ا. حسان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	ا. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	ا. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	ا. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	ا. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	ا. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	ا. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. احمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	ا. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
ادوات المصرف الإسلامي	ا. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
اخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم إونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	**د. احمد الكواز**	**الثاني والتسعون**

العدد المقبل

تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات	**د. رياض بن جليلي**	**الثالث والتسعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



المعهـد العربي للتخطيط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org